

الاذا كان الامام طلبه
 ثم اذا كان بقدر ما طلب
 وسن خوض ثم قد ظهر
 من عينه لزمه حيث حصل
 وهو ان يطوف عدل بالشهر
 ويلزمه المالك ما فيه يجب
 وان يكن تلو مال ادعي
 لكن هنا يكفه ما وجبت
 او حق خالص بحاله جوري
 وما ادعاه عادة لا يقع
 الا اذ انه اقام السنة
 وان يكن ما قاله قد امكنا
 تصديقه في قوله وحققا
 لهذا اذا مع ادعائه عهد
 مع ادعائه اعد الكيل

فصل

ان المطيعين بركات
 بشرط ان تكون كل منهما
 وكون ما بينهما حقيقا
 او دونه اذا ملك واحد
 كذا اتحد جنس مال الخاطه
 ان كان شرط او المان نظير
 وان توى الخطة ما انا حرك
 انما هما كفر بالانسان
 ممن له فرض الزكاة
 في خبطة قدر الضمان
 وجد مقدار التصان الوارث
 مع دواجر ذى جميع السنة
 وصرف به فرض الزكاة قدرا
 انما ابتداء ملكه بل واقفت

فان توى

فان توى التميز في الصحيح
 وان يكن تميز بعينه تحت
 بشرط هذه ايجاد التميز
 مرة طريقة وحمل النوع
 في ان حفظ المالك والوكان
 والة للكيل والكيل
 ملغ النخل ومن تعهدا

فصل

بحسب دفعه زكاة المال
 مع تمكن له بان يورى
 ويجفان في نحو والتقية
 في تميزه ان يورى معدن علم
 وقدره على الذي قد يهلا
 ونيزوالجر ليس قد ثبت
 وينقر الجازة لنا
 فانه ليرفع هذه قد اخر
 ضمن ما تعلق بالتقصير
 وما كاله اداء الواجب
 ولا مامنا وهذا فضلا
 او جاور او دفعت عن ظاهر
 ومطلقا اذا مامنا طلب
 ونحن التمهيم للاضناف
 ونساع حصصهم فان تعمرا

فقد افك خبطة الشروع
 فدى خبطة الجوار سمعت
 راع ومسرح مراح محاب
 حربيته وحافظ للزرع
 ان كان والمهران والوزان
 حرا انما مع الحال
 به وما منه سقيه بدرا

المستحق عاجلا في الحال
 اخذها والمال الضمما
 للمعين بين وطين الوردية
 وغلو مالكم من المهر
 من غالب المال ودعي خلا
 ان ذمة بها زكاة علق
 ان قبضة او اخذها قد امكنا
 وتلقو الكل والبعض جوري
 بحسبه لخصه الفقير
 لمستحقه ولو بالنائب
 حيث يورى الامام فيها عارلا
 كمثل معدن وزرع حاضر
 زكاة تصرفها واجب
 ان حضور او مالها الخافي
 كما يحصرنا ونحوه كالمري